سياسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من خطره والتصدي له (2020)

© UNHCR/Antoine Tardy

تمت الموافقة من قبل:	فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
تاريخ الموافقة:	2 أكتوبر/تشرين الأول 2020
جهة الاتصال:	نائب مدير دائرة الحماية الميدانية، شعبة الحماية الدولية
تاريخ الدخول حيز التنفيذ:	2 أكتوبر/تشرين الأول 2020
تاريخ المراجعة:	31 أكتوبر/تشرين الأول 2025

يتوفر هذا الدليل وغيره من الإرشادات الرسمية للمفوضية على صفحة السياسة والتوجيهات الأخرى على شبكة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

الغلاف: وفد طلابي من اللاجئين يزور جامعة برلين الحرة في اليوم العالمي للاجئين. برلين، ألمانيا، 20 يونيو/حزيران 2019

المحتويات

1. الغرض 4

2. النطاق 4

3. الأساس المنطقي 5

4. تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي 5

5. نهج المفوضية في منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف منه والتصدي له 7

6. الإجراءات الأساسية 8

الوقاية 8

تخفيف المخاطر 9

التصدي 9

إدارة الحالات 10

التقييم والرصد 10

التخطيط وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد 11

الشراكات والتنسيق 12

التوظيف 12

المعرفة والقدرة 12

7. تعميم تدابير معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي 13

8. نتائج الإجراءات الأساسية 14

9. القيادة 15

10. المسؤوليات والمساءلة والأدوار 16

11. الرصد والامتثال 18

12. تاريخ سريان السياسة 18

13. جهة الاتصال 18

14. سوابق تاريخية 18

الحواشي 20

1. الغرض

العنف المبني على النوع الاجتماعي[1] انتهاك خطير لحقوق الإنسان ومشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة.[2] ولا يتم الإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل كافٍ ولكن من المعروف أنه يحدث في جميع السياقات. وتتأثر النساء والفتيات في كل مكان بهذه الظاهرة أكثر من الفئات الأخرى وهن أكثر عرضة لهذه المخاطر. ويُعدّ ملتمسو اللجوء واللاجئون وعديمو الجنسية والمشردون داخليًا والعائدون (تشير إليهم المفوضية جماعةً بعبارة الأشخاص موضع الاهتمام) عرضة لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، بغض النظر عن العمر أو النوع الاجتماعي أو الاعتبارات الأخرى.

تلخّص هذه السياسة التقدم الكبير الذي أحرزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) وشركاؤها لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والتصدي له. كما أنها تضفي الطابع المؤسسي على عمل المفوضية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهو مسؤولية جماعية عبر المنظمة تستدعي التزامًا ودعمًا من كل الموظفين.

تسعى السياسة لتحقيق الهدفين المتكاملين التاليين:

- **تقليل مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي التي قد تواجه جميع الأشخاص موضع الاهتمام؛**
- **تلقي جميع الناجين[3] خدمات جيدة وفي الوقت المناسب.**

تقر هذه السياسة بأن النساء والفتيات والرجال والفتيان يمكن أن يتعرضوا للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتسلط الضوء ليس فقط على ضرورة التصدي للعنف عند حدوثه، والأهم من ذلك، منع حدوثه من خلال معالجة أسبابه الجذرية وترسيخ المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عملنا. كما تؤكد على الالتزام بتخفيف المخاطر و"عدم الإيذاء". وتتوقف قدرة المفوضية على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي على توفر قيادة مؤسسية قوية في كل مجالات العمل.

© UNHCR/Georgina Goodwin
عائدون بوروندیون یتجمعون في قریة هیجیرو في شمال بوروندي. 11 أبریل/نیسان 2018

2. النطاق

تشمل هذه السياسة جميع عمليات[4] المفوضية وجميع الأشخاص موضع الاهتمام. وتنطبق على جميع مراحل دورة البرنامج، ومراحل النزوح، وفي حالات الطوارئ وحالات النزوح المطول، وكذلك في سياق التدفقات المختلطة والانتقال، وحالات انعدام الجنسية. كما تنطبق على الأنشطة المتعلقة بالعودة الطوعية وإعادة التوطين والاندماج المحلي، والحلول المحلية الأخرى والمسارات التكميلية لدخول بلدان ثالثة.

تنطبق هذه السياسة أيضًا على عمل جميع أفراد القوة العاملة[5] في المفوضية على مستوى البلد والإقليم والمقر، وعلى العمليات وأنشطة التوعية لدعم الأشخاص موضع اهتمام المفوضية. وتشمل المكاتب المسؤولة عن العمليات وكذلك تلك التي ينصب تركيزها على التوعية.

تعتبر التوعية والشراكة الفعالة مع الحكومات والجهات الأخرى أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ هذه السياسة في جميع السياقات. ستناصر المفوضية وتدعم إدراج الأشخاص موضع الاهتمام في نظم الحماية الوطنية والبرامج التي تقدم خدمات عالية الجودة بما يتماشى مع المعايير الدولية. وستدعو المفوضية الحكومات إلى اعتماد المعايير الدولية وتساعدها على الوفاء بها.

الامتثال لهذه السياسة إلزامي.

3. الأساس المنطقي

العنف المبني على النوع الاجتماعي انتهاك لحقوق الإنسان يؤثر على جميع جوانب حماية الشخص ورفاهيته. وتعدّ مكافحته عنصراً أساسياً من ولاية الحماية المناطة بالمفوضية. وقد يدفع العنف المبني على النوع الاجتماعي الناس إلى الفرار وقد يقع أيضاً أثناء الفرار واللجوء.[6] وتزداد مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي،[7] خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، أثناء النزوح، بغض النظر عن أسبابه. ويساهم اعتماد برامج لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والتصدي له في إنقاذ الأرواح في الأوضاع الإنسانية.[8]

تتوافق هذه السياسة مع المبادئ التوجيهية والالتزامات العالمية الحالية، بما في ذلك *خطة/التنمية/المستدامة لعام*[9] *2030، وخطة/العمل من/أجل/الإنسانية*[10]*، والاتفاق/العالمي بشأن/اللاجئين*[11]*، والدعوة/إلى/العمل من/أجل/الحماية من/العنف/المبني على/النوع/الاجتماعي في/حالات/الطوارئ*[12]*، وشبكة عمل/الأمم/المتحدة ضد/العنف/الجنسي في/حالات/النزاع*[13]*، وإطار/المساءلة عن/العنف/المبني على/النوع/الاجتماعي*[14]*، والمعايير/الدنيا/المشتركة بين/الوكالات بشأن برامج مكافحة/العنف/المبني على/النوع/الاجتماعي في/حالات/الطوارئ*[15]*، والمبادئ/التوجيهية/للجنة/الدائمة/المشتركة بين/الوكالات لدمج/التدخلات في/مجال/التصدي للعنف/المبني على/النوع/الاجتماعي في/العمل/الإنساني*[16]*، والمبادئ/التوجيهية/المشتركة بين/الوكالات لإدارة/حالات/العنف/المبني على/النوع/الاجتماعي*[17]، ونشرة الأمين العام عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمبادئ الأساسية الستة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.[18]

كما أن هذه السياسة تكمل وتتوافق مع سياسة المفوضية بشأن العمر والنوع الاجتماعي والتنوع[19]، والتي تتضمن التزامات تجاه النساء والفتيات بالإضافة إلى إجراءات ملموسة وقابلة للقياس لدعم جهودنا الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وتهدف أيضًا إلى تعميم النهج المتعلق بالعمر والنوع الاجتماعي والتنوع في جميع مجالات عمل المفوضية، وتعزيز المساءلة أمام المتضررين، وإطلاق برامج عالية الجودة، وتلقي جميع الناجين للخدمات بأمان.

حققت استراتيجية المفوضية بشأن العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي 2016-2011[20] تقدماً ملحوظاً في تقليل مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحسين حصول الناجين على الخدمات. حددت الاستراتيجية ستة مجالات تتطلب اهتماماً خاصاً، وغالباً ما يتم إهمالها: (1) حماية الأطفال موضع الاهتمام من العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي؛ (2) معالجة بيع الجنس والمقايضة به كآلية للتكيف في حالات النزوح؛[21] (3) إشراك الرجال والفتيان؛ (4) توفير بيئات آمنة والوصول الآمن إلى الطاقة المحلية والموارد الطبيعية؛ (5) حماية الأشخاص موضع الاهتمام من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي؛ (6) حماية الأشخاص موضع الاهتمام ذوي الإعاقة من العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي.

لفتت الاستراتيجية الانتباه اللازم لهذه المجالات. ومع ذلك، لا بد من مواصلة العمل لمواجهة هذه التحديات، ويجب أن تظل المجالات الستة أولوية في جهود المنظمة في تنفيذ هذه السياسة. تشمل المجالات الأخرى المهملة والتي تتطلب أيضاً اهتماما خاصاً، على سبيل المثال لا الحصر، تصميم برامج للمراهقات والمسنات، وبرامج كسب العيش لأولئك المعرضين لخطر العنف والناجين، بالإضافة إلى الملاجئ الآمنة والوصول إلى العدالة.

4. تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي[22]

تبنت المفوضية التعريف الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتي تعتبر العنف المبني على النوع الاجتماعي "مصطلحاً شاملاً لأي فعل ضار يرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى الفروق المحددة اجتماعياً (أي النوع الاجتماعي) بين الذكور والإناث. ويشمل الأفعال التي تلحق الأذى أو المعاناة الجسدية أو الجنسية أو العقلية، والتهديد بمثل هذه الأفعال، والإكراه، وغيره من أشكال الحرمان من الحرية. ويمكن أن تحدث هذه الأفعال في الخفاء أو العلن."[23]

يرتكز العنف المبني على النوع الاجتماعي على علاقات القوة الأبوية والتمييز بين الجنسين.[24] يشيع استخدام مصطلح "العنف المبني على النوع الاجتماعي" لوصف عدم المساواة المنهجية بين الذكور والإناث، الموجودة في جميع المجتمعات في العالم، والتي تمثل سمةً موحدة وأساسًا لمعظم أشكال العنف المرتكب ضد النساء والفتيات.[25] كما يشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً " */العنف/المرتكب ضد/النساء/والفتيات والرجال/والفتيان/الذين لديهم ميول جنسية وهويات جنسانية مختلفة وكذلك/الأفراد غير/الثنائيين لأنه مدفوع بالرغبة في معاقبة/أولئك/الذين يُنظر/إليهم على/أنهم يتحدون/الأعراف/الجنسانية*".[26]

قد يكون العنف المبني على النوع الاجتماعي جسدياً أو نفسياً أو جنسياً أو ذا طابع اجتماعي واقتصادي. وقد يتجلى على هيئة اغتصاب أو اعتداء جنسي أو اعتداء جسدي أو تزويج قسري أو حرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات، كما يحدث في شكل إساءة نفسية أو عاطفية.[27] وتشمل الأشكال الشائعة من العنف المبني على النوع الاجتماعي عنف العشير، وما يسمى بـ"الجرائم المتعلقة بالشرف"، *والانتهاك/الجنسي/للطفل*، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والعبودية المنزلية وأشكال الزواج الاستعبادي.[28] ويعد الاستغلال والانتهاك الجنسيان من قبل العاملين في المجال الإنساني شكلين من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.[29]

قد يتعرض الرجال والفتيان أيضاً للعنف الجنسي. ويمكن أن يُرتكب هذا العنف الجنسي "لغرض صريح يتمثل في تعزيز المعايير الجنسانية غير المنصفة للذكورة والأنوثة".[30] أو بسبب انخفاض سلطتهم أو مكانتهم نظراً لتحليهم بصفات مختلفة أو فوارق متداخلة.[31] وتتعدد "أشكال التمييز التي تؤدي إلى ازدياد خطر العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان" بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي وبلد الولادة والوضع القانوني، بما في ذلك وضع اللجوء".[32] كما قد يزداد خطر العنف الجنسي في حالة الرجال والفتيان المحتجزين أو الأطفال غير المصحوبين أو الأطفال ذوي الإعاقة.

© UNHCR/Georgina Goodwin
لاجئات صوماليات يجتمعن للقاء المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مركز صحة المرأة الذي تديره الهيئة الطبية الدولية في مخيم ملكاديد للاجئين، إثيوبيا. 12 فبراير/شباط 2019

كما يشمل المصطلح الأشكال الحديثة من العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي، مثل الانتهاكات التي تحدث عبر الإنترنت أو من خلال الوسائط الإلكترونية وتقنيات الاتصال. وقد يُرتكب العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل العائلة والأصدقاء أو أفراد المجتمع أو معتدين مجهولين. وقد ترتكبه الدولة أو جهات غير حكومية أو مؤسسات أو تتغاضى عنه. وعندما يرتبط العنف المبني على النوع الاجتماعي بالنزاع وترتكبه عناصر تنتسب إلى دولة أو جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، بما في ذلك المنظمات الإرهابية، يشار إليه بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.[33]

تعتمد السياسة نهجاً شاملاً عن التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي. وستسعى المفوضية إلى ضمان تلقي كل الأشخاص المحتمل تعرضهم لهذا العنف وكل الناجين منه إجراءات وخدمات آمنة وفي أوانها، تلبي احتياجاتهم الخاصة.

5. نهج المفوضية في منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف منه والتصدي له

تستند برامج منع العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتخفيف منه، والتصدي له إلى نُهج قائمة على حقوق الإنسان،[34] ومرتكزة على الناجين[35]، ومستندة إلى سياسة العمر والجنس والتنوع، وملائمة للأطفال، ومبنية على المجتمع[36] كما تستند كذلك إلى المبادئ الإنسانية الأساسية،[37] التي تضع الأفراد والمجتمعات في صلب كل البرامج المكرسة لهم. وعند العمل على منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف منه والتصدي له، يجب التأكيد في هذه النُهج على ما يلي:

أ. يمثل العنف المبني على النوع الاجتماعي انتهاكاً لحقوق الإنسان، يؤثر بالدرجة الأولى على النساء والفتيات. ويمكن أن يؤثر أيضاً على الرجال والفتيان والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية والخلفيات المتنوعة.[38] ولا يمكن التغاضي عنه أو تبريره بالمعايير الثقافية.

ب. يحدث العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع السياقات ولكن لا يتم الإبلاغ عنه بشكل كافٍ. ومن الضروري توفير خدمات استجابة جيدة وتقديمها بأمان كجزء من جهود الحماية والمساعدة في إطار أي عملية من عمليات المفوضية.

ج. يجب على كل شخص يتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الناجين اتباع نهج يركز على الناجين، بناءً على المبادئ التوجيهية التالية:[39]

- **الاحترام** المبني على معاملة الناجين بكرامة، وضمان مشاركتهم، واحترام قراراتهم؛
- **السرية** من خلال احترام حق الناجي في الخصوصية وضمان الحصول على موافقة الناجي المستنيرة[40] قبل مشاركة أي معلومات عنه ووفقاً لمبادئ حماية البيانات؛[41]
- **سلامة** الناجي تعتبر شاغلاً أساسياً في جميع الأوقات؛
- **عدم التمييز** من خلال معاملة الجميع على أساس حاجاتهم فقط.

د. يتضمن نهج "عدم الإيذاء" "اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب تعريض الناس لمزيد من الأذى نتيجة أفعالنا."[42]

ه. تراعى بالدرجة الأولى **مصالح الطفل الفضلى** عند اتخاذ أي قرارات تؤثر على فتيان أو فتيات ناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي أو عرضة له أو تضرروا منه.

و. توفير المعلومات مهم للغاية من أجل **التمكين واتخاذ القرارات عن وعي**، ويجب إعطاء الناجين المعلومات التي يحتاجونها لممارسة حقوقهم بالكامل.

ز. تدرك المفوضية مهارات الأشخاص موضع الاهتمام ومقدراتهم وقدرتهم على التحمل، وهي ملتزمة بالعمل معهم كشركاء، ولا سيما مع النساء والفتيات.

ح. تدرك المفوضية الاحتياجات الخاصة بجميع الأشخاص موضع الاهتمام، ولا سيما النساء والفتيات، والأشكال المتعددة والمتداخلة من الاضطهاد والسلطة التي تحكم تجربتهم مع العنف المبني على النوع الاجتماعي وحصولهم على الخدمات، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والعنصرية، والانتقاص من قيمة الشخص بسبب الإعاقة، والتمييز الطبقي وغيرها من نظم القوة وسياقاتها.[43] ومن شأن اعتماد نهج تحليل متداخل الاختصاصات أن يساعد المفوضية على تصميم برامج شاملة تعالج التمييز والإقصاء المنهجيين.

ط. غالباً ما تحتاج معظم النساء والفتيات المهمشات، إلى خدمات محددة الهدف، مثل مساحات آمنة، ثابتة أو متنقلة، لتسهيل المشاركة الآمنة.[44] وينبغي أن تحصل النساء والفتيات على حقائب لوازم صحية نسائية و/أو المساعدة النقدية والقسائم للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتعزيز السلامة والكرامة، عند الاقتضاء.[45]

ي. تشجع المفوضية على إدماج الأشخاص موضع الاهتمام في جميع الخدمات العامة دون تمييز مثل الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والعدالة، وتعزيز الأنظمة الوطنية[46] عند الضرورة.

ك. تدعو المفوضية الدول إلى تحمل مسؤوليتها لمنع العنف وتخفيف مخاطره وضمان حقوق الناجين واحتياجاتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ل. لتعزيز النظم الوطنية في التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي، تدرك المفوضية أهمية الشراكات مع المجتمع المدني المحلي والفئات المجتمعية، والجماعات التي يقودها اللاجئون والنازحون، والمجموعات النسائية من اللاجئين والنازحين وكذلك المنظمات المحلية والوطنية التي تقودها النساء والتي تركز على النساء.[47]

م. تكمل برامج المساواة بين الجنسين وبرامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي بعضها بعضًا ولا يُغني أحدها عن الآخر. برامج المساواة بين الجنسين ضرورية لأي جهد طويل الأمد لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي ويجب إطلاقها في بداية أي استجابة إنسانية. وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من القضايا الشاملة، ويجب تعميمها في كل جانب من جوانب برامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.[48]

6. الإجراءات الأساسية

يستدعي التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي ثلاثة مجالات من البرامج، ألا وهي الوقاية، وتخفيف المخاطر والتصدي. ويشمل مجالا الوقاية والتصدي تدخلات متخصصة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، في حين يستدعي مجال التخفيف من المخاطر مشاركة جميع الجهات الفاعلة للتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع مجالات عمل المفوضية. ولمواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ فعال، ستقوم المفوضية بتدخلات في جميع المجالات البرنامجية الثلاثة. ويتطلب التنفيذ نهجاً متعدّد الأوجه مراعي للسياق، بما في ذلك تقديم الخدمات المباشرة وغير المباشرة، أو المساعدة العينية أو المساعدة النقدية والقسائم باعتبارها جزءًا من أشكال المساعدة، حسب الاقتضاء.[49]

في جميع مجالات الإجراءات الأساسية، يجب استشارة الأشخاص موضع الاهتمام، ولا سيما النساء والفتيات والمجموعات المعرضة لخطر متزايد،[50] بشكل هادف في إطار عملية تشاركية ويجب مراعاة تعليقاتهم عند تصميم البرامج والدعوة وجمع الأموال والرصد والتقييم.

الوقاية

1. يقصد **بالوقاية** الإجراءات التي تمنع حدوث العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال معالجة أسبابه الجذرية، أي عدم المساواة بين الجنسين والتمييز المنهجي وعلاقات القوة غير المتكافئة بين النساء والرجال وأيضاً الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة. ستخطط العمليات وتنفذ برامج تراعي السياق تهدف إلى تحويل الأنظمة والأعراف الاجتماعية التي ترسخ عدم المساواة بين الجنسين والتمييز. ويجب أن تعالج البرامج الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي لإحداث تغيير حقيقي في السلوك والأعراف الاجتماعية، بما في ذلك من خلال النُّهج طويلة الأجل، وسوف تتطلب مشاركة الرجال والفتيان بالإضافة إلى برامج تمكين النساء والفتيات. لذلك ينبغي أن يساهم تصميم البرامج في تفكيك، وليس تعزيز، علاقات القوة المسيئة وغير المتكافئة. كما ستناصر المفوضية وتدعم إدراج الأشخاص موضع الاهتمام في برامج الوقاية الوطنية ذات الصلة، ومن خلال تدخلات محددة الهدف، حسب الاقتضاء. ويجب أن تراعي جميع برامج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي آراء النساء والفتيات وألا يتم إطلاقها إلا بعد توفر الخدمات الأساسية للتصدي للحوادث.[51]

تخفيف المخاطر

2. يقصد **بتخفيف المخاطر** عمليةٌ وتدخلاتٌ محددة في جميع مراحل البرامج الإنسانية. ويشمل ذلك الإجراءات التي يتم اتخاذها في كل قطاع إنساني ومجال عمل للحد من المخاطر والتعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتحسين السلامة وتعميمها على مستوى الوكالة. ويعد التنسيق بين القطاعات ضرورياً لضمان نهج شامل. وتساهم تدابير تخفيف المخاطر كذلك في الحد من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب على العمليات توقع مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحديدها واتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك من خلال التدخل لدى السلطات الوطنية ومقدمي الخدمات وتوعيتهم. ومن أجل الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، ستدمج العمليات تدخلات تخفيف المخاطر في جميع وثائق التخطيط وخطط العمل والاستراتيجيات.

© UNHCR/Reynesson Damasceno
ترسم النساء الفنزوليات والبرازيليات رسائل التمكين في سياق 16 يوم من الأنشطة ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي في بوا فيستا، البرازيل، 7 ديسمبر/كانون الأول 2017

التصدي

3. يقصد **بالتصدي** التدخلات الفورية التي تعالج السلامة الجسدية والشواغل الصحية والاحتياجات النفسية والاجتماعية للناجين وقدرتهم على الوصول إلى العدالة، بما يتماشى مع النهج الذي يركز على الناجين. ويساهم توفير الخدمات والمساعدة متعددة القطاعات لجميع الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في ضمان سلامة الأشخاص، وتحسين الصحة البدنية والعقلية والجنسية والإنجابية، وتسهيل الوصول إلى العدالة. جميع الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، بمن فيهم الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لهم الحق في الحماية الفورية المنقذة للحياة وخدمات الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويجب التعامل مع الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين كما الناجين من الأشكال الأخرى للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ولا يندرج التعامل مع مرتكبي هذا العنف ضمن مسؤوليات برامج التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وللتأكد من حصول جميع الناجين بطريقة آمنه ومجدية على خدمات مناسبة وذات جودة عالية وفي أوانها في مجال الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، تلبي احتياجاتهم الخاصة وتيسر التعافي وتدعم إعادة الإدماج على المدى الطويل، ستضمن العمليات وجود إدارة جيدة للحالات ومسارات إحالة. ويجب أن يشمل الحد الأدنى من الخدمات خدمات تركز على الصحة،[52] والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والسلامة والأمن، والعدالة، والتعليم، وسبل العيش.[53]

يجب أن تتوفر خدمات الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي للناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا ينبغي توفير خدمات موازية.[54] وينبغي عند الضرورة تحديث الإجراءات الموحدة ومسارات الإحالة لتضمينها إشارات صريحة إلى الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.[55] ويجب توفير خدمات متخصصة للناجين من النساء الحوامل، والمراهقات، والذكور، والأطفال.[56]

ويشمل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، في إطار ولاية المفوضية، مجموعة واسعة من الحقوق وآليات الحماية الدولية، مثل إصدار وثائق الهوية الفردية،[57] وتحديد صفة اللاجئ بالإضافة إلى الحلول الدائمة، مثل إعادة التوطين والمسارات المكملة والعودة الطوعية إلى الوطن.

يتم تقديم جميع الخدمات والمساعدة بقرار من الناجي ووفقاً للمبادئ التوجيهية ذات الصلة، بما في ذلك النهج المرتكز على الناجين، والاسترشاد بمصالح الطفل الفضلى في حالة الأطفال الناجين. ويجب استشارة النساء والفتيات بشأن تصميم وتقديم الخدمات والمساعدة لضمان تمكنهن من الاستفادة الكاملة والآمنة من هذه التدخلات وغيرها.

إدارة الحالات

4. إدارة الحالات هي جزء متخصص من الاستجابة. وتعتبر العمليات والأدوات التي تم تطويرها بما يتماشى مع معايير السلامة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ضرورية للمفوضية وشركائها لتقديم خدمات إدارة حالات عالية الجودة للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي باستمرار. كما تتطلب خدمات إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي تدخلاً متخصصاً من مجموعة من مقدمي الخدمات لتلبية الاحتياجات الفورية للناجين ودعم التعافي على المدى الطويل.[58] ومن أجل إدارة فعالة لحالة العنف المبني على النوع الاجتماعي، لا بد من الامتثال للمبادئ التوجيهية ذات الصلة.[59] وينبغي مراعاة مصالح الطفل الفضلى عند إدارة حالات الأطفال الناجين.[60]

لذلك، ستقوم عمليات المفوضية بتنفيذ ودعم إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي عالية الجودة التي تطبق نهجاً يركز على الناجين، مع وصول سري ومن دون وصمة إلى خدمات التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي.[61] كما ستشجع على توظيف مرشدات اجتماعيات خضعن لتدريب متخصص في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي.[62] ويجب أن تكون المكاتب على دراية بمجموعة الخدمات متعددة القطاعات عالية الجودة المتاحة، وأن تتواصل بانتظام مع الأنظمة الوطنية والشركاء لضمان تطبيق عملية منسقة للإحالة وتقديم الخدمات والمتابعة.

من أجل ضمان جودة نظام إدارة الحالات، لا بد من استخدام أدوات إدارة المعلومات التي تسهل جمع البيانات التي يقدمها الناجون وتخزينها وتشاركها بطريقة موحدة وفعالة وآمنة وأخلاقية. ويسمح تحليل بيانات حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتخطيط وتنفيذ وتعديل تدابير الوقاية وتخفيف المخاطر والتصدي الفعالة في الوقت المناسب.

وعند تولي السلطات الوطنية ومقدمي الخدمات الآخرين جمع البيانات، ينبغي أن تقدم مكاتب المفوضية لهذه الجهات التوجيه التقني والدعم في مجال تصنيف البيانات، مع مراعاة مبادئ حماية البيانات والمبادئ التوجيهية لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، لضمان فهم معمق لطبيعة ونطاق العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يتعرض له الأشخاص موضع الاهتمام.

تستخدم المفوضية برنامج "بروغرس" بنسخته الرابعة (proGres v4) كأداة مؤسسية ويجب على جميع المكاتب التي تملك هذا البرنامج استخدام الوحدة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن المنظمات الشريكة ليست مجبرة على استخدام برنامج "بروغرس"، يجب على المفوضية أن تيسر استخدام الشركاء المهتمين لهذا البرنامج وأن تضمن استخدامهم نظاماً موثوقاً يتماشى مع المعايير المحددة في نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.[63] وستدعم كل المكاتب استخدام الشركاء لنظم إدارة الحالات والمعلومات عند الضرورة. ويجب إدارة البيانات المتعلقة بحوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين

إدارة آمنة ومناسبة، وفقاً للمبادئ التوجيهية لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي وسياسة حماية البيانات الخاصة بالمفوضية، وكذلك المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى الخاصة بالمفوضية في حالة الأطفال.[64]

لا تقوم عمليات المفوضية بجمع البيانات الشخصية للناجين فيما يتعلق بحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي إلا بموافقة الناجين ووفقا لرغبتهم في إحالتهم للحماية أو المساعدة وفقًا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة ومبادئ حماية البيانات.[65] وفي حالة الأطفال، يجب احترام الإجراءات المحددة للحصول على قبول/موافقة الأهل/مقدمي الرعاية و/أو الأطفال ومراعاة مصالح الطفل الفضلى.[66]

عندما تتولى السلطات الوطنية/مقدمو الخدمات عملية إدارة الحالات، يجب أن تقدم المفوضية لهم الإرشاد التقني والدعم لضمان وصول الأشخاص موضع الاهتمام إلى هذه النظم بشكل كامل ومن دون تمييز ووفقاً للمعايير الدولية.

لتحقيق النتائج المتعلقة بمجالات البرامج الثلاثة المذكورة أعلاه، تتطلب هذه السياسة من العمليات تنفيذ ما يلي ضمن دورة إدارة العمليات:

التقييم والرصد

5. التقييم والرصد هما عنصران من دورة إدارة العمليات؛ يتم الاستناد إليهما عند تخصيص الموارد ويضمنان تصميم البرامج بشكل سليم وتنفيذها لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجموعات المختلفة.

يجب على جميع العاملين في المجال الإنساني افتراض حدوث العنف المبني على النوع الاجتماعي.[67] ولا حاجة لتوفر الأدلة قبل التصرف وتنفيذ البرامج المنقذة للحياة.[68] وفي جميع الحالات، يجب أن تكون خدمات التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي متوفرة قبل أن تبدأ عملية جمع بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ أخلاقي.

ستُجري العمليات تقييماً لحالة العنف المبني على النوع الاجتماعي لكل موقع مرة واحدة على الأقل في السنة، وينبغي ربطه بعمليات التقييم والتخطيط وتحديد الأولويات ذات الصلة.[69] ويهدف تقييم العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى التوصل إلى فهم أفضل لأنواع ونطاق العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق محدد، وعوامل الخطر، والفجوات في الخدمات والموارد والقدرات، وليس تحديد مدى الانتشار. وتلتزم المفوضية باستخدام منهجيات تشاركية لمراعاة قدرات وأولويات الأشخاص موضع الاهتمام، وفي سياق العنف المبني على النوع الاجتماعي، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات. ومع ذلك، ووفقاً لمبدأ "عدم الإيذاء"، لا ينبغي البحث عن الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي أو استهدافهم كمجموعة محددة أثناء التقييمات. وينبغي أن يبدأ أي تقييم بمراجعة بيانات التقييم الموجودة وينبغي ألا يخضع أعضاء المجتمع لعمليات تقييم متكررة حول القضية نفسها إن كانت المعلومات متوفرة.

© aptART/Samantha Robison

ورش عمل الرسم مع مجموعات الشباب في المجتمعات المضيفة والنازحين داخليًا وطالبي اللجوء في جميع أنحاء العراق. نُظمت الجلسات من قبل المفوضية وشركائها الوطنيين، قنديل، شبكة العيادة القانونية، إنترسوس، بالتعاون مع aptART (التوعية والوقاية من خلال الفن)، السليمانية، العراق، 24 مايو 2017

الرصد هو عملية منهجية ومستمرة لجمع المعلومات وتحليلها واستخدامها لتتبع تقدم برنامج ما نحو تحقيق أهدافه وتوفير المعلومات اللازمة للإدارة لاتخاذ القرارات. ينبغي أن تقوم العمليات بمزيج من الرصد الروتيني للحماية، والرصد البرنامجي، ورصد الوضع من أجل تتبع التقدم وتحديد الحاجة إلى برامج جديدة أو معدلة.

من الأفضل أن يتم عند الاقتضاء الاتفاق على أدوات التقييم والرصد مع الجهات الفاعلة المشتركة بين الوكالات والحكومة والسلطات الوطنية التي تشارك في تصميم البرامج وينبغي أن تكون هذه الأدوات متوافقة مع معايير السلامة والمعايير الأخلاقية.[70] ينبغي جمع كل المعلومات لغرض محدد واستخدامها لتصميم التدخلات وتحسينها أو للدعوة إلى برامج أفضل للتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي. ولا ينبغي إجراء التقييمات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي إلا بدعم تقني من أخصائي أو فريق حماية مؤهل وذي خبرة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي.[71] كما ينبغي أن يدعم التقييمات فريق حماية مؤهل وذو خبرة للتأكد من أن جميع عمليات التقييم والرصد وآليات جمع البيانات الأخرى تفي بالمعايير الأخلاقية ومعايير السلامة.

التخطيط وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد

6. التخطيط وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد يجب أن تعكس عمليات احتياجات الحماية والمساعدة الخاصة بالأشخاص موضع الاهتمام وأن تأخذ في الحسبان نتائج التقييمات والرصد.[72] ويجب إعطاء الأولوية للتدخلات المتعلقة بالتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتبارها منقذة للحياة في استراتيجيات الحماية والحل متعددة السنوات وكذلك في عمليات التخطيط الأخرى سواء الداخلية أو المشتركة بين الوكالات. يتعين على العمليات إدراج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتخفيف مخاطره والتصدي له كعناصر ثابتة في خطة عملياتها وفقًا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة. [73]ويجب على المفوضية أن تعطي الأولوية لجمع الأموال من أجل تخصيص الموارد الكافية واعتماد التدابير للتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي منذ بداية حالة الطوارئ. وستقوم العمليات بتخصيص الموارد للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتخفيف مخاطره والتصدي له، والدعوة من أجل توفير الموارد لذلك، وكذلك رصد التنفيذ والنتائج في إطار استراتيجياتها الرامية إلى الحماية وإيجاد الحلول وخطط العمليات، بما في ذلك حالات النزوح الداخلي.[74]

تمثل **الإجراءات الأساسية التالية** عوامل مساعدة للبرامج في مجالات الوقاية وتخفيف المخاطر والتصدي. كما تمكن التقييم والرصد والإبلاغ، وكذلك التخطيط وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد:

الشراكات والتنسيق

7. الشراكات والتنسيق مع الحكومات المضيفة، والأشخاص موضع الاهتمام، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمعية، والقطاع الخاص، والمنظمات المحلية والتي تقودها النساء أو التي تركز على المرأة، والمجتمعات المضيفة، والمنظمات الدينية، تؤدي إلى حماية أفضل ومساعدة وإيجاد حلول دائمة للأشخاص موضع اهتمام المفوضية. وتعزز الشراكة والتنسيق الجيد للتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي الاستجابة الفعالة ويقللان من احتمال الازدواجية ويضمنان استيفاء المعايير ويزيدان من المساءلة أمام السكان المتضررين.

تماشياً مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين،[75] والصفقة الكبرى،[76] ومبادئ الشراكة، ستتبع العمليات نهجاً يشمل أصحاب مصلحة متعددين وشراكات متنوعة.[77] وستقوم المفوضية بتنويع شركائها ليشملوا، على وجه الخصوص، المنظمات والمجموعات التي تقودها النساء، والمنظمات التي تقدم برامج متخصصة في مجال مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتعزيز التنسيق لتقديم خدمات وبرامج عالية الجودة تستوفي المعايير الدولية.[78]

بموجب نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين،[79] تقود المفوضية أو تشارك في قيادة تنسيق العمل المتعلق بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي مع الشركاء، كما تقود المفوضية أو تشارك في قيادة جميع القطاعات الأخرى في سياقات اللاجئين. وفي سياقات النزوح الداخلي، تقود المفوضية جهود الحماية، بينما يقود صندوق الأمم المتحدة للسكان مجال المسؤولية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعة الفرعية على المستوى القطري.[80] في إطار الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمجموعات و/أو القطاعات، ستدعم المفوضية التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعميم مراعاته وستضمن إدراج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات وطلبات التمويل. وعلى وجه التحديد، سيتم تنبيه الشركاء في المجال الإنساني إلى أي فجوات خطيرة لمساعدة المجموعة الفرعية على الوفاء بمسؤولياتها. وبصفتها عضواً تشغيلياً في مجموعة الحماية، ستنفذ المفوضية أيضاً برامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات النازحين داخلياً. وسيعمل المنسقون العالميون والمنسقون المشاركون ومنسقو المجموعات/المنسقون المشاركون مع فريق العمل المشترك بين القطاعات ومنسق الشؤون الإنسانية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك شبكات ومنسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لتعبئة الموارد اللازمة وتعزيز التوعية.[81]

ستدعم العمليات وتؤيد إنشاء أو تعزيز آليات التنسيق الوطنية وتشمل المستجيبين المحليين والوطنيين في عملية التنسيق بين الوكالات. وتتم دعوة العمليات إلى تحديد المنظمات المحلية التي تملك خبرة في مجال مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، للمشاركة في رئاسة فرق العمل الفرعية المعنية بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وحيث تقود السلطات الوطنية جهود التنسيق وخدمات الاستجابة، يجب على عمليات المفوضية تحديد الخدمات الوطنية المتاحة ومنسقيها والسعي إلى تعزيزها عند الحاجة.

التوظيف

8. التوظيف[82] أحد العوامل الرئيسية التي تحدد مدى توفر التدابير لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والتصدي له. وتتولى إدارة المفوضية[83] مسؤولية وضع ترتيبات التوظيف لتوفير موظفين متخصصين من أجل ضمان تصميم برامج متخصصة فعالة وتنسيقها بشأن منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له، بناءً على عمليات وقدرات الجهات الوطنية.[84] وتمتد هذه المسؤولية أيضاً إلى ضمان توفر قدرات وخبرات ذات صلة في جميع المجالات التقنية، ولا سيما الصحة العامة والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعند اعتماد ترتيبات التوظيف يجب مراعاة الحاجة إلى توظيف موظفات. وستدعو مكاتب المفوضية إلى توفير مستويات توظيف مناسبة لدى السلطات الوطنية والمنظمات الشريكة، حسب الاقتضاء.

المعرفة والقدرة

9. سيتم تعزيز **المعرفة والقدرة** لدى جميع موظفي المفوضية مع التركيز على السلوكيات والمهارات والمواقف المناسبة من أجل دعم المساواة بين الجنسين ومنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف منه والتصدي له، وحماية الأطفال في حالة تصميم البرامج المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكب ضد الطفل. وستواصل المفوضية تطوير قدرات موظفيها وشركائها، بما في ذلك السلطات الوطنية والمجتمع المدني، للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال مبادرات تعلم ملائمة للسياق، مثل الدورات التدريبية عبر الإنترنت والتدريب الشخصي على مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويجب على جميع موظفي المفوضية استكمال المستوى المناسب من وحدة التعلم الإلكتروني الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي المدرجة في برنامج التعلم والتواصل التابع للمفوضية.[85]

© UNHCR/Jaime Giménez Sánchez de la Blanca
رسائل التمكين التي رسمتها النساء الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي: "نريد أن نكون أحياء. لا تلمس، لا تغتصب، لا تقتل أجسادنا"، سالسيدو، الإكوادور، 22 يوليو/تموز 2020

7. تعميم تدابير معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي

يشير التخفيف تحديدًا إلى الحد من مخاطر التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي.[86] لتعميم تدابير فعالة للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع البرامج والخدمات، يجب على الموظفين معرفة من هم الأشخاص المعرضون للخطر، ومصدر تلك المخاطر، والأثر المقصود (أو غير المقصود) في حال قرر الموظفون أو لم يقرروا التصرف للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن وظائفهم.

إن عملية التعميم الاستباقية والمستمرة مسؤولية مشتركة حيث يجب على جميع الزملاء والفرق متعددة الوظائف مراعاة ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي واتخاذ تدابير لتقليل التعرض للمخاطر المحددة في جميع مراحل دورة إدارة العمليات ومراحل النزوح. وتتطلب مسؤوليات التعميم اتخاذ إجراءات محددة تتعلق بالتأهب وتقييم الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد والتنفيذ والإبلاغ.[87]

سيسهم تعميم عناصر الحماية الأربعة (السلامة والكرامة، وعدم التمييز/الوصول المجدي، والمساءلة والمشاركة، والتمكين) في جميع القطاعات ومجالات العمل في التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.[88] وعندما تقود السلطات الوطنية البرامج والخدمات أو عندما تتوفر نظم وطنية مكملة لعمل المفوضية، ستؤيد المفوضية وتدعم عملية دمج تدابير التعميم المناسبة.

يتطلب التعميم أيضًا تدريب جميع موظفي المفوضية والشركاء بشكلٍ مناسب على التعامل مع الإفصاح المباشر أو غير المباشر عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي وإحالتها.[89] ويجب على جميع الموظفين، في سياق أدوارهم ووظائفهم، تطبيق المبادئ التوجيهية لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي والتأكد من إحالة الناجين إلى الخدمات على النحو المطلوب. ونظراً لاختلاف الأدوار والوظائف، لا ينبغي أن يقوم بإدارة الحالات وتقديم الخدمات ذات الصلة إلا متخصصون في مجال مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي و/أو موظفو الحماية المؤهلون وذوو الخبرة.

8. نتائج الإجراءات الأساسية

ستسعى عمليات المفوضية من خلال الإجراءات الأساسية إلى تحقيق النتائج التسعة التالية. ولمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الأساسية، يمكن الاستعانة بمجموعة المذكرات الإرشادية ذات الصلة.

	النتيجة المتوقعة	الإجراءات الأساسية
الوقاية	الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال معالجة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز وعلاقات القوة غير المتكافئة[90]	ستؤيّد العمليات برامج الوقاية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتخطط لها وتنفذها، من أجل التغيير الفعال للسلوك والأعراف الاجتماعية، بما في ذلك من خلال النّهج طويلة الأجل التي تراعي آراء النساء والفتيات
تخفيف المخاطر	توقع العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحديد المخاطر في جميع القطاعات ومجالات العمل، واتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من هذه المخاطر[91]	ستعمم العمليات إجراءات التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقها وفي جميع خطط العمل والاستراتيجيات
التصدي	حصول جميع الناجين بشكل آمن وملائم وفي الوقت المناسب على خدمات جيدة لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي[92]	ستضمن العمليات (أو تدعم، عند الاقتضاء) وضع أنظمة جيدة لإدارة الحالات ومسارات الإحالة وحصول جميع الناجين بشكلٍ آمن ومجدٍ، كحد أدنى، على خدمات الصحة والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والسلامة والأمن، والعدل والتعليم وسبل العيش
إدارة الحالات والمعلومات	تلقي الناجين خدمات إدارة حالات عالية الجودة وفقًا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة؛ وتطبيق تدابير فعالة وفي الوقت المناسب للوقاية والتخفيف من المخاطر والتصدي، بناءً على بيانات تم جمعها وتخزينها وتشاركها وتحليلها بطريقة آمنة وأخلاقية	عند إدارة الحالات أو دعم الشركاء الذين يتولون هذه المهمة، ستستخدم العمليات المعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي كأساس لخدمات إدارة الحالات من أجل تقديم خدمات إدارة حالات عالية الجودة وتركز على الناجين. وينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى الخاصة بالمفوضية في حالة الأطفال الناجين.
التقييم والرصد	تحديد الفجوات والمخاطر المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من خلال عمليات الرصد وتقييمات العنف المبني على النوع الاجتماعي وتتبع التقدم لاتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق بالتوعية والبرامج	ستُجري العمليات تقييمًا للعنف المبني على النوع الاجتماعي لكل موقع مرة واحدة على الأقل سنوياً، مع الارتباط بعمليات التقييم والتخطيط وتحديد الأولويات ذات الصلة[93]
التخطيط وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد	الاستناد الى احتياجات الحماية ومخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي عند تحديد أولويات التخطيط وتخصيص الموارد	ستخصص العمليات الموارد وتدعو الجهات الأخرى إلى تخصيصها للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتخفيف مخاطره عبر القطاعات ومجالات العمل، وبرامج الاستجابة
الشراكات والتنسيق	توفير خدمات جيدة وفي الوقت المناسب لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له وتنسيق هذه الخدمات من خلال مجموعة موسعة ومتنوعة من الشركاء	ستعمل العمليات على توسيع الشركاء وتنويعهم وإقامة آلية تنسيق فعالة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له
التوظيف	توظيف موظفين مهرة وذوي خبرة لقيادة البرامج والتنسيق بفعالية للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له وتخفيف مخاطره	ستعتمد العمليات وتدعو الجهات الأخرى إلى اعتماد ترتيبات توظيف تضمن توظيف موظفين أصحاب خبرة في مجال مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل إطلاق برامج فعالة وتنسيقها
المعرفة والقدرة	امتلاك موظفي المفوضية واستخدامهم المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والتصدي له	ستقوم العمليات باستمرار بتطوير قدرات موظفيها وشركائها للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الترويج للدورات التدريبية عبر الإنترنت وإجراء التدريب وجهًا لوجه

9. القيادة

تتطلب القيادة من جميع المديرين والموظفين الالتزام بأعلى معايير مدونة قواعد السلوك وصقل السلوكيات والمواقف المتوافقة مع قيم الأمم المتحدة.[94] فليس هناك مجال لسوء الفهم أو التهاون نظراً للحاجة الملحة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.[95]

لا بد من ضمان قيادة قوية في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتخفيف مخاطره والتصدي له على جميع المستويات لمكافحة حدوثه في السياقات الإنسانية ولضمان إدراك الفِرق لمسؤولياتها وأدوارها في تنفيذ هذه السياسة. ويجب على الموظفين المسؤولين على المستويات العالمية والإقليمية ومستوى العمليات تعميم مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع التعليمات الاستراتيجية، ومواصلة تعزيز عملية المكافحة باعتبارها أولويةً مؤسسية، ومساءلة بعضهم البعض عن النتائج.

يعد تنفيذ البرامج والتدخلات التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي أولوية للمديرين وفرقهم. ويتطلب تحقيق نتائج فعالة موارد وترتيبات توظيف وإجراءات قابلة للقياس يتم تنفيذها في جميع القطاعات ومجالات العمل. وسيتم رصد جودة هذه الإجراءات وكذلك امتثالها لإطار رصد السياسات.

© UNHCR/Elli Delliou
/اليوم/العالمي للاجئين في ثيسالونيكي، /اليونان. 20 يونيو/حزيران 2019.

10. المسؤوليات والمساءلة والأدوار

سيتولى **الممثلون** مسؤولية تنفيذ هذه السياسة ورصدها، والإبلاغ بالنتائج والتخصيص الملائم للموارد في عملياتهم. بالإضافة إلى ذلك، سوف يشددون باستمرار، في جميع اتصالاتهم مع الموظفين والشركاء والحكومات والجهات المانحة، على الحاجة إلى تنفيذ تدابير محددة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتخفيف مخاطره والتصدي له وتعزيز تنفيذ هذه السياسة. ويجب على جميع مكاتب المفوضية تقييم المخاطر على العمليات والسمعة الناتجة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي وعليهم استخدام سجل مخاطر المؤسسة لتسجيل هذه المعلومات. ويجب أن يتم ذلك بطريقة آمنة وأخلاقية وألا يتعارض مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة.[96]

سيدعم **المديرون الإقليميون** المكاتب القطرية وسيضمنون الامتثال لمتطلبات الرصد، كما سيضمنون تلقى المكاتب القطرية في أقاليمهم الدعم التقني والتوجيه بشأن هذه السياسة عند الضرورة، بالتنسيق مع شعبة الحماية الدولية. ستواكب المكاتب الإقليمية سياقات الحماية، فضلاً عن التطورات في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتخفيف المخاطر والتصدي التي تؤثر على الأشخاص موضع الاهتمام داخل الأقاليم. وسيقوم المديرون بتسهيل الدعم التقني والمشورة والمساعدة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والممارسات داخل الأقاليم وتشاركها مع المقر الرئيسي (شعبة الحماية الدولية) للإثراء المتبادل عبر الأقاليم. وقد يساعد تطوير الاستراتيجيات أو خطط العمل الإقليمية في تنفيذ السياسة.

سيضمن **مديرو الشُعب**، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية، توافق التوجيه والدعم التقنيين، والتقييمات، والسياسات، والاستراتيجيات، وأدوات الرصد، ووثائق التوجيه، ومبادرات التعلم مع هذه السياسة ومع المعايير المشتركة بين الوكالات وتعزيزها. وسيقومون بالإشراف على مجالات هذه السياسة التي تقع تحت مسؤوليتهم، بما في ذلك عند تنفيذها من قبل المجموعات العالمية التي تقودها المفوضية، وسيبلغون الجهات المعنية بحالات عدم الامتثال حسب الاقتضاء.

ستقدم **شعبة الحماية الدولية**، من خلال وحدة مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، الدعم الفني في شكل أدوات موحدة، ومشورة، وتدريب، وتبادل الممارسات الجيدة وغيرها من أشكال المساعدة على تصميم البرامج والاستراتيجية والتوعية وسياسة الوقاية والتخفيف من المخاطر والتصدي في المنظمة بكاملها، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية. وسترصد شعبة الحماية الدولية تنفيذ السياسة من خلال تجميع وتحليل البيانات المأخوذة من إطار رصد السياسات، والإبلاغ عن النتائج، والتوصية بتصويب المسار لضمان الاتساق والترابط العالمي.

سيوفر **المفوض السامي المساعد المعني بالحماية** القيادة والتوجيه والإرشاد بشأن تنفيذ هذه السياسة. وسيشرف المفوض السامي المساعد أيضاً على تنفيذ التدابير المتعلقة بالوقاية وتخفيف المخاطر والتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عبر جميع المسؤوليات ذات الصلة وسيُبلغ فريق كبار الموظفين التنفيذيين بالتقدم المحرز.

سيشرف **المفوض السامي المساعد المعني بالعمليات** على تنفيذ التدابير المتعلقة بالوقاية وتخفيف المخاطر والتصدي عبر جميع المسؤوليات ذات الصلة وسيُبلغ فريق كبار الموظفين التنفيذيين بالتقدم المحرز.

سيدعم **نائب المفوض السامي** تفعيل هذه السياسة من خلال التعبئة الاستباقية للموارد والتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ ترتيبات التوظيف المناسبة وإبلاغ فريق كبار الموظفين التنفيذيين بالتقدم المحرز.

سيضمن **المفوض السامي** مناقشة فريق كبار الموظفين التنفيذيين للرصد المنتظم لتقدم التنفيذ وتوفير القيادة والتوجيه العام.

© UNHCR/Vincent Tremeau
مراهقات يحضرن نادٍ للشباب في مخيم كوتوبالونغ للاجئين، كوكس بازار، بنغلاديش. 30 يناير/كانون الثاني 2020

11. الرصد والامتثال

ستراقب شعبة الحماية الدولية تنفيذ هذه السياسة بالتعاون مع المكاتب الإقليمية والعمليات. وسيصدر، بالإضافة إلى هذه السياسة، إطار لرصدها وتوجيهات عملية.

ستتأكد المكاتب الإقليمية من امتثال العمليات في أقاليمها لهذه السياسة وستقدم تقارير سنوية باستخدام إطار موحد إلزامي لرصد السياسات يعكس جميع الإجراءات الأساسية.[97] وستقوم المكاتب الإقليمية بإنجاز تحليل إقليمي وتقديم هذا التقرير مع التقارير الخاصة بالعمليات إلى المقر الرئيسي (شعبة الحماية الدولية) وسيتم في 31 كانون الثاني/يناير من كل عام استكمال تقديم التقارير التي تغطي العام السابق إلى المقر.

وسيتم الاستناد إلى النتائج الواردة في هذه التقارير لإعادة ترتيب البرامج وفقاً للأولويات وتكييفها على النحو المطلوب. وسيقوم المقر الرئيسي بتوفير موجز إجمالي للنتائج لينشر للجمهور.

12. تاريخ سريان السياسة

تسري هذه السياسة اعتباراً من تاريخ إصدارها.

13. جهة الاتصال

يرجى التواصل حول هذه السياسة مع نائب مدير دائرة الحماية الميدانية في شعبة الحماية الدولية. وستتولى وحدة مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في دائرة الحماية الميدانية الرد على الأسئلة المتعلقة بتنفيذ هذه السياسة (hqgbv@unhcr.org).

14. سوابق تاريخية

هذه السياسة هي أول سياسة تُعدّها المفوضية حول الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره والتصدي له. وتعكس التوجيهات العملية لكل إجراء أساسي في هذه السياسة أحدث مجموعة من الأولويات والتوجيهات الخاصة بالمنظمة من أجل تفعيل برامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي وفقاً للمعايير العالمية. وتتضمن هذه السياسة عناصر معينة من الوثائق التالية وتحل محلها:

- الإجراءات التشغيلية الموحدة للوقاية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له، لعام 2006 (2006 IOM/FOM No. 62 Standard Operating Procedures for Prevention of and Response to SGBV)
- الإجراءات الخاصة بمواجهة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي: استراتيجية محدثة، لعام 2011 (2011 IOM/038/FOM039 Action against Sexual and Gender-Based Violence: an updated Strategy)
- الوصول إلى العدالة لضحايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، لعام 2012 (2012 IOM58/FOM59 Access to Justice for Victims of Sexual and Gender-based Violence)

فيما يتعلق بعمل المفوضية في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتخفيف المخاطر والتصدي له، فإن هذه السياسة تحل محل ما يلي:

- دليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية النساء والفتيات لعام 2008 2008 UNHCR Handbook for the protection on women and girls
- مذكرة توجيهية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2008 بشأن مطالبات اللاجئين المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسية (2008 UNHCR Guidance Note on Refugee Claims Relating to Sexual Orientation and Gender Identity)
- عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الرجال والفتيان الناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات النزوح القسري (2012 UNHCR Working with Men and Boy Survivors of Sexual and Gender-Based Violence in Forced Displacement)

الحواشي

[1] استخدمت المفوضية على مر التاريخ مصطلح العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الذي يستخدم في كثير من الأحيان كمرادف لمصطلح العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولكن مع إصدار هذه السياسة قررت عن وعي استخدام مصطلح العنف المبني على النوع الاجتماعي.

[2] بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تشكل أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي انتهاكات. انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 180/34 (1979)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، متاح على الرابط https://undocs.org/pdf?symbol=en/a/res/34/180. انظر أيضًا، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/RES/48/104، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يعترف بأن العنف ضد المرأة مظهر لعلاقات القوة غير المتكافئة تاريخيًا بين الرجل والمرأة والتي أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة والتمييز ضدها ومنع النهوض الكامل بالمرأة، متاح على الرابط https://undocs.org/en/A/RES/48/104.

[3] في هذه السياسة، تشير عبارة "جميع الناجين" إلى الأشخاص الناجين الذين هم موضع اهتمام المفوضية والذين يكشفون عن حادثة عنف قائم على النوع الاجتماعي ويطلبون المساعدة لمواجهة عواقب هذا العنف. قد يكون الناجون من النساء أو الفتيات أو الرجال أو الفتيان. فيما يتعلق باستخدام مصطلحي الناجي أو الضحية، يرجى مراجعة الحاشية 35.

[4] يشير مصطلح 'عملية' إلى مكتب قُطري، بما في ذلك المكاتب متعددة البلدان التي يرأسها ممثل وفقًا لأدوار ومسؤوليات وسلطات المكاتب القُطرية لعام 2019. تتوفر قائمة العمليات في الموقع التالي: http://reporting.unhcr.org/operations.

[5] تتألف 'القوة العاملة' في المفوضية من موظفين ومنتسبين.

[6] مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، دليل إجراءات ومعايير تحديد وضع اللاجئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحماية الدولية بموجب اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 المتعلق بوضع اللاجئين، 2019، HCR/1P/4/ENG/REV، 4، متاح على الرابط www.refworld.org/docid/5cb474b27.html.

[7] راجع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، لعام 2015، الجزء 1، متاح على الرابط https://gbvguidelines.org.

[8] صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، 2010، معايير إنقاذ الحياة، صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، متاح على الرابط https://cerf.un.org/sites/default/files/resources/FINAL_Life-Saving_Criteria_26_Jan_2010__E_0.pdf.

[9] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وخطة عام 2030، متاح على الرابط www.refworld.org/docid/59db4b224.html.

[10] لمزيد من المعلومات، راجع خطة العمل من أجل الإنسانية، متاحة على الرابط www.agendaforhumanity.org/.

[11] 'يمثل الاتفاق العالمي طموح المجتمع الدولي ككل وإرادته السياسية لتعزيز التعاون والتضامن مع اللاجئين والبلدان المضيفة المتضررة.' انظر 'الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين'، متاح على الرابط www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf.

[12] الدعوة للعمل على الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ هي مبادرة تشارك فيها جهات معنية متعددة، تهدف إلى إحداث التغيير وتعزيز المساءلة بحيث تشمل كل جهد إنساني، منذ المراحل الأولى للأزمة، والسياسات والأنظمة والآليات الهادفة إلى التخفيف من خطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف ضد النساء والفتيات، وتوفير الخدمات الآمنة والشاملة للمتضررين. لمزيد من المعلومات، انظر www.calltoactiongbv.com/what-we-do.

[13] مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع شبكة من المنظمات الدولية التي تدعم عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. لمزيد من المعلومات، انظر www.un.org/sexualviolenceinconflict/about-us/un-action/.بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة، تتحمل المفوضية مسؤولية المساهمة في ترتيبات المراقبة والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 1960. يمكن العثور على مزيد من المعلومات في المذكرة الفنية حول مشاركة المفوضية في آليات الحماية المنشأة بموجب قراري مجلس الأمن 1612 و1960 (آلية الرصد والإبلاغ وترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ)، 2018، متاح على الرابط www.refworld.org/pdfid/5a6edf734.pdf.

[14] إطار المساءلة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، متاح على الرابط https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GBV%20Accountability%20Framework.pdf.

[15] المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات بشأن برامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، متاح على الرابط https://www.unfpa.org/minimum-standards. بالنسبة للحالات التي طال أمدها "حيث توجد خدمات متعددة القطاعات، يمكن استخدام المعايير الدنيا لتحقيق الجودة المناسبة أو الحفاظ عليها"، المعايير الدنيا في مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، ص. السادس عشرة.

[16] راجع الحاشية 7 أعلاه، الجزء 1.

[17] المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي (2017) متاح على الرابط https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/interagency-gbv-case-management-guidelines_final_2017_low-res.pdf.

[18] المبادئ الأساسية الستة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، 2019، متاحة على الرابط https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-standing-committee/iasc-six-core-principles-relating-sexual-exploitation-and-abuse. تحيط هذه السياسة علمًا باستراتيجية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2022-2020 وخطة عملها للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، متاح على الرابط www.unhcr.org/5f3cfec44.

[19] انظر سياسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن العمر والجنس والتنوع، 2018، متاح على الرابط www.unhcr.org/5aa13c0c7.pdf.

[20] الإجراءات الخاصة بمواجهة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي: استراتيجية محدثة، 2011، متاح على الرابط www.unhcr.org/protection/women/4e1d5aba9/unhcr-action-against-sexual-gender-based-violence-updated-strategy.html.

[21] على الرغم من استخدام مصطلح 'الجنس في سبيل البقاء' في وثيقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: الإجراءات الخاصة بمواجهة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي: استراتيجية محدثة (يونيو 2011) www.refworld.org/docid/4e01ffeb2.html، تشير هذه السياسة إلى اللغة المحدثة لتعكس نهجًا قائمًا على الحقوق، بما يتماشى مع الإرشادات العالمية المستجدة.

[22] للحصول على التعريف والشرح الكاملين، راجع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي لدمج التدخلات الهادفة لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني، الحاشية 7 أعلاه، والمعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 15 أعلاه.

[23] انظر الحاشية 7 أعلاه، ص. 5

[24] الحاشية 2 أعلاه. انظر أيضاً اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المتاحة على الرابط www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx وبروتوكولاتها الاختيارية: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح، 2000، متاح على الرابط www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/opaccrc.aspx والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، 2000، متاح على الرابط www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/OPSCCRC.aspx. انظر أيضًا اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للأمم المتحدة استنتاج بشأن الأطفال المعرضين للخطر، A/AC.96/1048، 2007، متاح على الرابط www.unhcr.org/471615cb2.html.

[25] انظر الحاشية 7 أعلاه، ص. 5

[26] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2011. القوانين والممارسات التمييزية وأعمال العنف ضد الأفراد على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. متاح على الرابط www.ohchr.org/Documents/Issues/Discrimination/LGBT/A_HRC_29_23_One_pager_en.pdf.

[27] تم تحديد ستة أنواع أساسية من العنف المبني على النوع الاجتماعي لغرض جمع البيانات والتحليل الإحصائي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ينبغي أن تستخدم هذه التصنيفات فقط فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على الرغم من أن بعضها قد ينطبق على أشكال أخرى من العنف غير المتعلق بالجنس أو غير المتعلق بالنوع الاجتماعي. لمزيد من المعلومات، انظر نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، متاح على الرابط www.gbvims.com/.

[28] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه: تقرير مواضيعي عن الزواج الاستعبادي، A/HRC/21/41، 2012، متاح على الرابط https://undocs.org/pdf?symbol=en/A/HRC/21/41 والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، 1957، متاح على الرابط www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/slaverytrade.pdf.

[29] تم تعريف مصطلحي 'الاستغلال الجنسي' و'الانتهاك الجنسي' في نشرة الأمين العام لعام 2013، على النحو التالي 'المصطلح "الاستغلال الجنسي" يعني أي إساءة فعلية أو محاولة استغلال لموقف ضعف أو قوة تفاضلية أو ثقة، لأغراض جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق أرباح مالية أو اجتماعية أو سياسية من الاستغلال الجنسي لشخص آخر. وبالمثل، فإن مصطلح 'الاعتداء الجنسي' يعني التدخل الجسدي الفعلي أو التهديد بذلك بطابع جنسي، سواء بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.'، 2013، متاح على الرابط https://undocs.org/ST/SGB/2003/13.

[30] انظر الحاشية 7 أعلاه، ص. 5

[31] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. سبعة.

[32] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص 8-6.

[33] تعريف العنف الجنسي المتصل بالنزاع تطور من خلال سلسلة من قرارات مجلس الأمن - 1325 (2000)؛ 1820 (2009)، 1888 (2009)؛ 1889 (2010)؛ 1960 (2011)؛ 2106 (2013)؛ 2122 (2013)؛ 2242 (2015) و2467 (2019). لمزيد من المعلومات، انظر www.un.org/sexualviolenceinconflict/digital-library/resolutions. تدعم المفوضية الإجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجع النساء النازحات للمشاركة في آليات وعمليات السلام والأمن كجزء من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

[34] النهج المبني على حقوق الإنسان إطار مفاهيمي لعملية التنمية البشرية يستند معياريًا إلى معايير حقوق الإنسان الدولية ويكون موجهًا عمليًا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لمزيد من المعلومات انظر www.ohchr.org/Documents/Publications/FAQen.pdf.

[35] بينما تستخدم هذه السياسة مصطلح الناجين بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والمعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإننا نقر بأن مصطلح الضحية يستخدم في سياقات معينة. على وجه الخصوص، تستخدم الأمم المتحدة مصطلح الضحية فيما يتعلق بالوقاية من الاستغلال الجنسي والتصدي له والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي. كمثال، انظر https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/role-victims%E2%80%99-rights-advocate.

[36] النهج المبني على المجتمع طريقة للعمل في شراكة مع الأشخاص موضع الاهتمام خلال جميع مراحل دورة برنامج المفوضية. لمزيد من المعلومات، انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، نهج مجتمعي في عمليات المفوضية، 2008، متاح على الرابط www.unhcr.org/publications/legal/47ed0e212/community-based-approach-unhcr-operations.html.

[37] المبادئ الإنسانية التوجيهية الأربعة هي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 114/58 (2004). متاح على الرابط https://undocs.org/A/RES/58/114.

[38] انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الحاجة إلى معرفة التوجيه 2، العمل مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في حالات النزوح القسري، 2011، متاح على الرابط www.refworld.org/pdfid/4e6073972.pdf.

[39] يمكن الاطلاع على التعريف الكامل للمبادئ التوجيهية لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك النهج المرتكز على الناجين في الوثيقة 'المعايير الدنيا للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي'، انظر الحاشية 15 أعلاه ص. إحدى عشر؛ 9-2.

[40] هناك قيود على السرية وتبادل المعلومات بناءً على الموافقة المستنيرة، مثل المواقف التي 'توجد فيها مخاوف بشأن السلامة الجسدية المباشرة للناجين أو المشتركين في النجاة، مثل السلامة الجسدية للأطفال أو في الحالات التي قد تشعر فيها بالقلق من أن الناجين قد يؤذون أنفسهم،' أو عندما تكون هناك قوانين إبلاغ إلزامي في الدولة أو سياسات الإبلاغ الإلزامي التنظيمي فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. لمزيد من التفاصيل حول القيود، انظر المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 17 أعلاه، ص. 51.

[41] يُطلب من أعضاء القوة العاملة في المفوضية الامتثال الصارم للمبادئ والضمانات الواردة في سياسة المفوضية بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص موضع الاهتمام، 2015، والمتاحة على الرابط www.refworld.org/docid/55643c1d4.html. انظر أيضًا اللجنة رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة للإدارة، مبادئ حماية البيانات الشخصية والخصوصية، متاح على الرابط www.unsceb.org/privacy-principles.

[42] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. إحدى عشر.

[43] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. 5

[44] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. 14.

[45] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. 91-84

[46] تصف المعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي 'الأنظمة الوطنية' من حيث ارتباطها 'بشكل أساسي بالأنظمة الحكومية (على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية) وقد تشمل أصحاب المصلحة الآخرين مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني التي تساهم في أداء أنظمة الصحة والحماية والأنظمة القانونية.' الحاشية 15 أعلاه، ص. تسعة.

[47] لمزيد من المعلومات، انظر https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain.

[48] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. ثمانية.

[49] انظر ملخص عن المساعدات النقدية والقسائم والعنف المبني على النوع الاجتماعي لمزيد من المعلومات حول التدخلات القائمة على النقد، متاح على الرابط https://reliefweb.int/report/world/cash-voucher-assistance-and-genderbased-violence-compendium-practical-guidance.
انظر أيضًا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - برنامج الأغذية العالمي، التخفيف من مخاطر إساءة استخدام السلطة في المساعدة النقدية، متاح على الرابط www.unhcr.org/protection/operations/5c7925954/unhcr-wfp-mitigating-risks-abuse-power-cashassistance.html.

[50] قد يشمل الأفراد المعرضين لخطر متزايد الأشخاص ذوي الإعاقة والمراهقات والأطفال غير المصحوبين بذويهم والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة من بين آخرين. انظر المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 7 أعلاه، الصفحات 13-12.

[51] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. 104-98.

[52] حزمة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الإنجابية في حالات الأزمات، متاحة على الرابط www.unhcr.org/4e8d6b3b14.pdf.
انظر منظمة الصحة العالمية: الإدارة السريرية للناجين من الاغتصاب وعنف العشير. تطوير بروتوكولات للاستخدام في الأوضاع الإنسانية، 2020، متاح على الرابط https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/331535/9789240001411-eng.pdf?ua=1.

[53] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. 48 والمعايير ذات الصلة لمزيد من المعلومات.

[54] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. 23.

[55] تلتزم المفوضية بعدم التسامح مطلقًا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الأمر الذي يستلزم اتخاذ إجراءات إدارية منفصلة، والتي تخرج عن نطاق برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي وهذه السياسة. انظر أيضًا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، معالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: مذكرة إعلامية، 2018، متاحة على الرابط www.unhcr.org/publications/manuals/5aa29a2e7/tackling-sexual-exploitation-abusesexual-harassment-unhcr-information.html%20accessed%2013%20February%202019.

[56] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص 34-32.

[57] يتم تزويد النساء والفتيات بالتسجيل الفردي والوثائق، مباشرة أو من خلال الدعم المقدم من المفوضية. لمزيد من المعلومات، انظر سياسة المفوضية بشأن العمر والجنس والتنوع، الحاشية 19 أعلاه.

[58] للحصول على وصف راجع المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في تصميم برامج حالات الطوارئ، الحاشية 15 أعلاه، ص. 44.

[59] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. إحدى عشرة - اثنتا عشرة.

[60] انظر المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن تقييم وتحديد المصالح الفضلى للطفل، الإصدار المؤقت، 2018، متاح على الرابط https://www.refworld.org/pdfid/5c18d7254.pdf.

[61] انظر الحاشية 15 أعلاه، ص. 51-44.

[62] في حالات معينة، قد تقوم المفوضية بإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال التنفيذ المباشر، ولكن فقط في حالة عدم توفر خدمات ذات جودة لإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الأنظمة الوطنية أو من خلال شريك متخصص مؤهل، والذي يقدم أيضًا خدمات مثل المساحات الآمنة ويوظف الأخصائيين الاجتماعيين ذوي الخبرة المتخصصة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

[63] لمزيد من المعلومات بشأن نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي انظر الحاشية 27.

[64] المفوضية عضو في الفريق العالمي لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات تم إنشاؤها لتنسيق جمع البيانات الآمنة والأخلاقية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في البيئات الإنسانية وتُواصل دعم تنفيذها. المرجع نفسه.

[65] إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي لديها ممارسات صارمة لتبادل المعلومات لضمان التبادل الأخلاقي للمعلومات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. انظر الحاشيتين 40 و41 أعلاه بشأن القيود المفروضة على السرية وكذلك سياسة حماية البيانات الخاصة بالمفوضية، 2015، متاح على الرابط www.refworld.org/docid/55643c1d4.html.

[66] انظر الحاشية 60 أعلاه.

[67] انظر الحاشية 7 أعلاه، ص. 2

[68] لا يوصى بجمع بيانات الانتشار في حالات الطوارئ بسبب التحديات المنهجية والسياقية. انظر الحاشية 7 أعلاه، ص. 7.

[69] يشير مصطلح 'الموقع' هنا إلى المناطق التي يسكن بها الأشخاص ذوي الاهتمام. سيتأثر انتظام تقييمات أوضاع العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل حتمي بطبيعة الوجود التشغيلي والدعوي للمفوضية في بلد معين، وقدرة الجهات الفاعلة الوطنية.

[70] لمزيد من المعلومات حول الاعتبارات الأخلاقية، انظر الحاشية 15 أعلاه، الصفحات 131-122. لا يشمل التقييم التحقق من الحادث أو أي عملية لتبادل بيانات محددة أو مجمعة لا تتوافق مع المبادئ التوجيهية لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي ومبادئ حماية البيانات.

[71] يوصى بأن يكون موظفو الحماية قد تدربوا على المستويات الثلاثة للتعلم الإلكتروني وأن يكونوا قد أكملوا برنامج تدريب المدربين على مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي حالة عدم توفر الخبرة داخل العملية، ينبغي التماس الدعم من المكتب المعني.

[72] يجب تضمين المخاطر، جنبًا إلى جنب مع الخطط المقابلة لمعالجتها، ومالكي العلاج المسؤولين في سجل مخاطر العمليات.

[73] سيتم تنفيذ ذلك مع المراعاة الواجبة لطبيعة الوجود التشغيلي والدعوي للمفوضية في بلد معين وقدرة الجهات الفاعلة الوطنية. انظر الحاشية 7 أعلاه والحاشية 15 أعلاه والحاشية 17 أعلاه.

[74] يجب أن تعطي عمليات المفوضية في حالات النازحين داخليًا الأولوية للتدخلات لمنع المخاطر والتخفيف منها والتصدي لها واحتياجات الحماية الأكثر إلحاحًا والفورية، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والعنف المبني على النوع الاجتماعي. لمزيد من المعلومات، انظر سياسة المفوضية بشأن المشاركة في حالات النزوح الداخلي، 2019، المتاحة على الرابط www.unhcr.org/50f951df9

[75] انظر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، 2018، A/73/12 (الجزء الثاني) الفقرة. 3.2، الحاشية 11 أعلاه.

[76] كمبادرة في إطار خطة العمل من أجل الإنسانية، الصفقة الكبرى هي اتفاق بين بعض أكبر المانحين ومقدمي المساعدات، تهدف إلى إيصال المزيد من الوسائل إلى أيدي المحتاجين. لمزيد من المعلومات، انظر https://interagencystandingcommittee.org/grandbargain-hosted-iasc.

[77] مبادئ الشراكة هي المساواة والشفافية والنتائج والمسؤولية والتكامل. لمزيد من المعلومات، انظر www.unhcr.org/5735bd464.pdf.

[78] تحدد المعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي معايير الوكالات التي تعمل على تصميم البرامج المتخصصة لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. انظر الحاشية 15 أعلاه.

[79] لمزيد من المعلومات حول نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين انظر https://emergency.unhcr.org/entry/38270/refugee-coordination-model-rcm.

[80] في المواقف المختلطة، حيث يتصل نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين بنظام المجموعات، يحافظ ممثلو المفوضية على المساءلة والقيادة في جميع القضايا المتعلقة باللاجئين. لمزيد من المعلومات، راجع المبادئ التوجيهية التشغيلية لمشاركة المفوضية في حالات النزوح الداخلي، 2016، المتاحة على الرابط www.refworld.org/docid/571a20164.html.

[81] انظر بيان رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول مركزية الحماية في العمل الإنساني، 2013، متاح على الرابط https://interagencystandingcommittee.org/system/files/the_centrality_of_protection_in_humanitarian_action_english_.pdf
وسياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية في العمل الإنساني، 2016، متاح على الرابط https://interagencystandingcommittee.org/system/files/iasc_policy_on_protection_in_humanitarian_action.pdf.

[82] يشير مصطلح "التوظيف" إلى كل من الأعداد والوقت المخصص من قبل أعضاء القوة العاملة للإجراءات المتعلقة بالوقاية وتخفيف المخاطر والتصدي لها.

[83] انظر الوثيقة الداخلية، إطار عمل تخصيص الموارد الجديد للتعليمات الإدارية للمفوضية - الجزء 1 تفويض السلطة للهياكل الإدارية والموارد المالية والموظفين أثناء تنفيذ البرنامج، 2020، UNHCR/A1/2019/7/Rev.1، 2020، متاح على الرابط https://intranet.unhcr.org/content/dam/unhcr/intranet/policy-guidance/en/2019/unhcr-a1-2019-7-rev-1/01_RAF_Rev.1_Main_Instruction.pdf

[84] يجب أن تسترشد ترتيبات القوى العاملة بالكفاءات الأساسية لمديري ومنسقي برامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية، 2014، المتاح على الرابط www.refworld.org/docid/5c3704637.html.

[85] لمزيد من المعلومات، راجع برنامج التعلم والتواصل التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المتاح على الرابط https://unhcr.csod.com.

[86] انظر الحاشية 7 أعلاه، ص 1. يشير مصطلح الدمج هنا إلى التعميم وهو يختلف عن 'البرمجة المتكاملة'، التي تتضمن 'دمج أهداف الحماية في برمجة الاستجابات الأخرى الخاصة بالقطاع (أي ما وراء استجابة قطاع الحماية) لتحقيق نتائج الحماية.' انظر أيضًا سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية في العمل الإنساني، الحاشية 81 أعلاه.

[87] انظر إطار المساءلة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 14 أعلاه.

[88] انظر المجموعة العالمية للحماية لمزيد من المعلومات، المتاحة على الرابط www.globalprotectioncluster.org/themes/protection-mainstreaming/.

[89] لمزيد من المعلومات، راجع دليل الجيب الخاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، كيفية دعم الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي عندما لا يتوفر ممثل لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في منطقتك، متاح على الرابط https://gbvguidelines.org/en/pocketguide/. انظر الحاشية 40 و41 أعلاه للاطلاع على قيود السرية وسياسة حماية البيانات الخاصة بالمفوضية.

[90] الوثيقة الأساسية التي توجه التنفيذ الجيد لمجال النتائج هي المعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 15 أعلاه.

[91] الوثائق الأساسية التي توجه التنفيذ الجيد لهذه النتيجة هي المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 7 أعلاه والمعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 15 أعلاه.

[92] الوثائق الأساسية التي توجه التنفيذ الجيد لهذا المجال من النتائج هي المبادئ التوجيهية لإدارة الحالات للجنة المشتركة بين الوكالات، الحاشية 17 أعلاه، والمعايير الدنيا لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، الحاشية 15 أعلاه.

[93] انظر الحاشية 69 أعلاه.

[94] الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أولوية مؤسسية تشرف عليها الإدارة العليا على مستوى القطر وتخضع للمساءلة عنها. الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين هي أيضًا مسؤولية جميع الزملاء، وهي ليست وظيفة حماية حصرية، بل هي مجال مسؤولية شامل.

[95] بالمثل، لا يوجد تسامح مطلقا مع أي شكل من أشكال سوء السلوك الجنسي..

[96] تم إدراج العنف المبني على النوع الاجتماعي في فئة المخاطر 3.3، الأمن من العنف والاستغلال (الملحق أ). سياسة إدارة مخاطر المؤسسة في المفوضية، 2014، متاح على الرابط https://cms.emergency.unhcr.org/documents/11982/45768/UNHCR,+Policy+for+Enterprise+Risk+Management/7f6a2f8f-cacc-4131-9b8d-1e003d0450c4.

[97] ستختار العمليات إطار مراقبة السياسات القابل للتطبيق، أي الذي يغطي البرمجة التشغيلية اليومية أو وجود الدعوة.

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين